ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى فى تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقاً ولم يقيده بكونه مقصوداً لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخباراً او اوصافاً بخلاف الكلام وفى بعض الحواشى ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المص ايضاً اخص من الجملة **ولا يتأتى** اى لا يحصل **ذلك** اى الكلام **الا فى** ضمن **اسمين** احدهما مسند والآخر مسند اليه **او فى** ضمن **اسم وفعل** مسند وفى بعض النسخ او فى فعل واسم فان التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل الا بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما يتحققان الا فى ضمن اسمين او فى اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففى الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل وفى الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسنداً فالمسند اليه مفقود وان كان مسنداً اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيداً فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذى هو المنوى فى ادعو اى هو انا **الاسم ما دلّ** اى كلمة دلت **على معنى** كائن **فى نفسه** اى فى نفس

ای فی نفس

ای فی نفس ما دلّ یعنی الکلمة فتذکیر الضمیر بناء على لفظ الموصول قال المص فى الايضاح شرح المفصل الضمير فى ما دلّ على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى ما دلّ على معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دلّ على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه وتحصيله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان فى الخارج موجوداً قائماً بذاته وموجوداً قائماً بغيره كذلك فى الذهن معقول ملحوظ مدرك قصداً وملحوظ فى ذاته يصلح لان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعاً وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشىء منهما فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً وتبعاً من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة فى الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائناً فى نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلاً وجعله آلة لتعرف حاليهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية لا يصلح ان يكون محكوماً عليه او به ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه خصوصية ولا ان يدل عليه